العنوان:	الأزمة الطائفية في لبنان منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وتداعياتها 1840 - 1860 م
المصدر:	مجلة جامعة الزيتونة
المؤلف الرئيسي:	الأبيض، رجب نصير
المجلد/العدد:	ع16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الناشر:	جامعة الزيتونة
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	538 - 546
رقم MD:	841383
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex, IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	لبنان، التاريخ الاجتماعي، الطائفية، الحروب الأهلية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/841383

الأزمة الطائفية في لبنان منتصف القرن التاسع عشر الميلادي وتـداعايتـها " 1840 - 1860 م "

دكتور رجب نصير الأبيض - جامعة طرابلس - كلية الآداب

المقدمة :

عرفت بلاد الشام تعدداً كبيراً في الانتماء الديني والمذهبي لسكانها وقد تركز هذا في جبل لبنان والمناطق المحيطة به من سوريا إلى جانب المسلمين السنة كان هناك طوائف إسلامية أخرى أو ذات أصول إسلامية " الشيعة ، والدروز " .غير أن سورية كانت أيضاً موطناً لتعدد مذهبي غير إسلامي ففي الجزء الشمالي من سورية وفلسطين انتشرت طوائف مسيحية عديدة كطائفة الروم الارتودكس وطوائف الأرمن المنقسمين إلى كاتوليك وأرتودكس وطائفة الكاتوليك والموارنة والبروتستات بالإضافة إلى طائفة اليهود .في أواسط القرن التاسع عشر استقرت الخريطة البشرية الاجتماعية لجبل لبنان على المعطيات التي قدمها وجيه كوتراني (*) .فالمقطعات الشمالية من الزاوية حتى جنوب كسروان كانت مأهولة بشكل أساسي بالموارنة مع المسلمين " سنة - وشيعة " .أما المقاطعات الوسطى من المتن حتى الشوف فقد توزعها الطوائف التالية مسيحيون بغالبية مارونية ساحقة دروز مسلمون (سنة - وشيعة) والمقاطعات الجنوبية من إقليم جزئين حتى الريحان فقيه الموارنة والدروز المسلمين .ولهذا تتكون مقاطعات جبل لبنان من مسيحيين ومسلمين ولقد شهدت لبنان في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي سلسلة من الحروب الأهلية والفتن الدامية لم يكن لها مثيل من قبل ومرت هذه الأزمة الدامية بثلاث مراحل وقعت بين الدروز والموارنة خلال الأعوام " 1840 - 1845 - 1860 " وقع على أثرها ألاف الضحايا ناهيك عن الخسائر المادية إضافة إلى ما أحدثته هذه الأزمة . من شرح وتباعد بين مكونات المجتمع اللبناني حتى بات من الصعب تجاوزها .

انفجار الأزمة 1840 - 1860

وجد لبنان نفسه ، عند منتصف القرن التاسع عشر ، في غمرة أزمة طائفية دامية لم يعهد من قبل ، وكانت ذروة هذه الأزمة الدامية ثلاث فتن أهلية وقعت بين الدروز والموارنة وكادت تؤدي بالبلاد إلى الفوضى وهي : فتنة 1841 و 1845 و 1860 .وكانت ظروف الأزمة موجودة منذ سنوات فقد كان الدروز مستائين من محاولات الأمير بشير للقضاء على نفوذ مشايخهم وأعيانهم من الإقطاعيين ، ومن ابنه خليل قائد الجيش الذي أعان إبراهيم باشا على قمع الثورة في حوران حيث شكل الموارنة غالبية هذا الجيش ، ومن عوامل نقمة الدروز ازدياد عدد النصارى في

* - أكد وجيه كوتراني في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي على وجود استقرار الجماعات البشرية في جبل لبنان وتقسيماتها بعد الصراعات الدموية في المنطقة وهذا ما ترتب عليه توزيع هذه الطوائف جغرافيا وحصول نوع من الاستقرار ، أنظر إلى وجيه كوتراني ، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان ، دار المشرق العربي 1860 - 1920 م ، معهد الإنماء العربي ، ص 15

المقاطعات الدرزية وازدياد نفوذهم ، أضف إلى هذا تدخل بريطانيا في سعيها للحصول على منطقة نفوذ في هذه البقعة وزرع عمالها لأحداث المشاكل وإشعال نار الفتنة بين السكان ، ومن جملة هذه العوامل أيضا سياسة الحكم المباشر التي اتبعها الأتراك وتركيز السلطة التي بدأها السلطان محمود الثاني ، وأخيرا ، أوقع تنافس الدول الكبرى على لبنان دخولها في أتون السياسة الدولية [1] .

نشوب الحرب الأهلية الأولى 1840 :

عندما عزل الأمير بشير الثاني قويت سلطة الباب العالي سيما بعد تعيين الأمير بشير الشهابي الثالث (1840 - 1842) " أميراً " على جبل الدروز وكان الأمير بشير الثاني قد اشترك في الثورة ضد إبراهيم باشا وتعاون مع الأتراك والانجليز في طرده من البلاد ، وبعد تسلمه الولاية بقليل ، وقعت حادثة كانت الشرارة الأولى لإشعال نار الفتنة الأولى بين الدروز والنصارى وتعرفها العامة بالحركة الأولى وتفصيل الحادثة : خرج رجل من دير القمر للصيد بأرض لعائلة أبي نكر فاعترضه بعض من رجالها وحدث مشاجرة فسمع رفاقه بالحادثة ، فبادر أحدهم إلى دير القمر وبث الخبر ، فخرج الشباب وحملوا السلاح ... " وانضم الجنبلاطيون وآل عماد برجالهم إلى النكريين فأحرقوا دير القمر في الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر1840 ، ولم تلبث أن شملت الفتنة قرى أخرى في الشوف وفي منطقة الغرب : جزين وعبيه والشويفات والحدث وبعبدا، وفي الحدث وبعبدا أحرقت قصور الشهابيين.

ونتج عن الفتنة الأولى (الحركة الأولى) مقتل ثلاث مئة رجل من الدروز ، وعن خراب في الممتلكات تقدر قيمته بنصف مليون من الدولارات غير أن فقدان الثقة بين سكان البلاد، وروح الكراهية اللذين ازداد حدة عندما تجاهلت الحكومة أمر التعويض على الأضرار وإعادة السكان إلى قراهم وإغماض العين عن معاقبه المجرمين ، أدى إلى فقدان الثقة وشيوع الكراهية بين الفريقين وكان أشد خطراً من الخسارة المادية [2] .وفي شهر كانون الثاني يناير 1842 عزل الأمير بشير آخر الأمراء الشهابيين عن ولايته وأرسل إلى اسطنبول وعين الباب العالي رجلاً هنغارياً كان قد انضم إلى الجيش التركي لمحاربة إبراهيم باشا في سورية والياً على لبنان ، واسمه عمر باشا النمساوي ، وهو أول رجل عثماني يتولى هذا المنصب في لبنان واتخذ قصر الشهابيين في بيت الدين مقراً له : وكانت تنقصه المقدرة والحنكة السياسية ليدرك حقيقة الوضع في لبنان ، وقد عجز عن أن يظفر بولاء الدروز أو النصارى وتعاونهم معه .

---

[1] ـ فليب حتى ، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر ، دار الثقافة بيروت ـ لبنان ، ترجمة رانية فريحه ، ص 525

[2] ـ فليب حتى ، مرجع سابق ، ص 526 وما بعدها

فلجأ الأتراك إلى وضع مقترح جديد : فقسم جبل لبنان إلى قسمين أو قئمقامين شمالية للنصارى يحكمها قائم مقام نصراني ، وجنوبية يحكمها قائم مقام درزي ، وكلاهما مسؤولان أمام والي صيدا المقيم في بيروت ، وقد اتخذت طريق بيروت دمشق الحد الفاصل بين القائمقاميتين ، وقد باءت جميع محاولات فرنسا للإبقاء على الحكم الموحد بزعامة الشهابيين بالفشل ، فعين حيدر وهو من الأمراء اللمعين قائم مقاماً في المقاطعة المسيحية ، وأحمد ارسلان قائم مقاماً على الدروز

وكان التقسيم السياسي الجديد عاملاً مهماً في توسيع هوة الخلاف بين الطوائف الدينية ، وسبباً رئيسياً في زيادة التوتر بدلاً من أن يكون عاملاً في تلطيف الجو فقد كان سكان القائمقامتين مزيجاً من الدروز والنصارى ، ولاسيما في الشوف والغرب والمتن ، وكان عدد سكان دير القمر التي كانت مركزاً مسيحياً ثمانية آلاف نسمة ، وتقع هذه البلدة في قلب المنطقة الدرزية، غير أنها كانت تتمتع بإدارة خاصة بها [1] .وعين أسعد باشا واليا على إيالة صيدا ، وكلف بتطبيق نظام القائمقامتين بالسرعة الممكنة ، وفي القرار التنفيذي الذي أصدره أسعد باشا والي صيدا والذي حدد فيه حدود القائمقامتين وبموجبه كانت حدود قائمقامية النصارى تمتد من مشارف طرابلس شمالاً حتى طريق الشام - بيروت ، أما قائمقامية الدروز فتمتد من طريق الشام - بيروت إلى صيدا جنوباً [2] .وأعلن القنصل الروسي أنه لن يقبل أن يخضع أتباعه الروم الارثوذكس لسلطان الموارنة ، وطلب بأن يكون للأرثوذكس قائمقام منهم ، ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح وأبقي على نفس النظام .ووافقت بريطانيا على هذا التقسيم لأنه أعطى أنصارها الدروز لأول مرة ومنذ القرن السابع عشر الميلادي حكماً إدارياً وسياسياً. وبخصوص فرنسا فقد قبلت هذا الحل لأنه انهي مشكلة، للمسيحيين وانشأ إمارة خاصة [3] .

حرب عام 1845 م :

في شهر نيسان ابريل 1845 م عادت الفتنة لتطل برأسها على جبل لبنان وتنذر بخطر داهم، وكان النصارة والدروز هذه المرة ، على استعداد متكافى للقتال ، وكثيراً ما كان النصارى هم البادئون ، وتسمى هذه الأحداث عند العامة (بالحركة الثانية) ، وكان أهالي جزين أول من تحرك من النصارى ، فزحفوا بقيادة أبو سمرا غانم على المختارة واحرقوا في طريقهم ما يقرب من أربع عشرة قرية درزية ، وسارع الدروز إلى الثأر ، فباغتوا خصومهم وهزموهم وهم منهمكون بأعمال السلب والنهب [4] .

---

[1] - عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922 ، بيروت - لبنان ، دار النهضة العربية 1985 ، ص 361

[2] - المرجع نفسه ، ص 362

[3] - المرجع نفسه ، ص 364

[4] - عمر عبد العزيز عمر ، مرجع نفسة ، ص 366

وعلى أثر ذلك ، أوفد الباب العالي وزير الخارجية ، شكيب افندي ، فثبت نظام القائمقامية - الذي ظل معمولا به إلى سنة 1860م ، وإعادة الأمن والنظام ، وسعى للحد من سلطة الأمراء والوجهاء مما أدى أخيراً إلى الانفجار العنيف الذي عرف ولا يزال يعرف إلى الآن بحركة الستين (ثورة 1860) [1] .

وفي عام 1858 نشبت ثورة اجتماعية في منطقة كسران قام بها الفلاحون الموارنة بقيادة رجل (أمي) كان يعمل حداداً ، يدعى طانيوس شاهين ، وتهدف هذه الثورة إلى القضاء على الإقطاع ، فطردوا آل الخازن وجماعة أخرى من الأعيان الموارنة من إقطاعياتهم واستولوا عليها ووزعوها على الفلاحين ، وفي السنة التالية أعلن شاهين قيام حكومة الفلاحين ونصب نفسه حاكماً لها ، وتجاهل البطريرك الماروني الأمر ، وأما الموارنة والقسس الذين كانوا من عامة الناس فقد شجعوا الفلاحين على الثورة ، وهذا يساعد على إضعاف نفوذ الأمراء الإقطاعيين الموارنة ، وقد رحبت فرنسا بالأمر ووجدت فيه ركيزة لدعم النفوذ الفرنسي [2] .

حرب عام 1860 :

لم يكن هنالك من أسباب مباشرة لنشوب فتنة 1860 أو (حركة الستين) كما تعرفها العامة .

بدأت الفتنة في شهر نيسان أبريل وظلت نيرانها تستعر حتى آخر شهر تموز - يوليو في تلك السنة وكانت الحوادث التي أدت إلى نشوب الفتنة قد بدأت في صيف السنة السابقة في شهر أغسطس 1859 ، عندما تشاجر صبيان ، ماروني ودرزي في منطقة المتن ولكن هذه الحادثة أدت إلى قتال بين الدروز والنصارى في القرية وأسفر عن مقتل عدد من الدروز أكثر من قتلى النصارى ، وعلى أثر ذلك حدثت مناوشات متقطعة بين الدروز والنصارى في المناطق يقطنها الفريقين . ثم حل الشتاء وكانت فترة من الهدوء الذي يسبق العاصفة [3] .وفي مايو 1860 اشتعلت الثورة ، وفي خلال أسابيع قليلة أحرقت أكثر من ستين قرية من قرى المتن والشوف ، وأما الجيش التركي النظامي فإنه لم يحاول أن يوقف القتال ، بل كان موقفه على نقيض هذا ، فإنه أساء معاملة الهاربين اللاجئين إلى بيروت ودمشق ونهب ما يحملونه من ثياب وأموال .

أما كسروان ومنطقة شمال لبنان فلم يصيبها أذى من هذه الفتنة ، ولم يكن لها أثر حاسم في القتال ، وقد جاءت قوتان من تلك المناطق لمساعدة المسيحيين في الشوف والمتن ، غير أن الموظفين الأتراك حاولوا بالوعد والوعيد أن يمنعوهم من الاتصال بإخوانهم في الجنوب ، أما رجال الدين الموارنة فكانوا يشجعون أتباعهم على متابعة القتال بشتى الوسائل والوعود ، وقد كان دور رجال الدين المسيحيين في هذه الأحداث

---

1 - فليب حتى ، تاريخ لبنان ، مرجع سابق ، ص 529

2 - عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية معتدى عليها ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ص 1499

3 - فليب حتى ، تاريخ لبنان ، مرجع سابق ، ص 530

أقرب إلى الضرر منه إلى النفع ، أما المعسكر الدرزي ، فقد انهالت عليه المساعدات العسكرية من حوارن ، إذ جاءتهم نجدة قوامها ثلاثة آلاف مقاتل بقيادة إسماعيل الأطرش وأما قائد الثورة في لبنان فقد كان سعيد جنبلاط يعاونه بعض أعيان الدروز .

وفي دير القمر وحدها قتل 2,600 نسمة وفي جزين وماجوارها 1,500 نسمة وفي حاصبيا قتل من الروم الأرثوذكس ألف نسمة ، وفي راشيا هلك ثماني مئة نسمة ، وأما حاصبيا وزحله فلقد لاقت المصير نفسه الذي حل بالمدن السابقة ، وقد ازدحمت الطرقات المؤدية إلى مدن الساحل بالهاربين ولم ينجوا من تعديات الجند التركي وكان عدد الضحايا الذين سقطوا خلال ثلاثة أشهر اثني عشر ألف قتيل ، وكانت الخسارة في الأملاك تقدر بأربعة ملايين ليرة انجليزية ذهبية ، وقد وقعت الفتنة في موسم تربية دودة الحرير ، ذلك الموسم الرئيسي في حياة الناس الاقتصادية ، ولم يقتصر الخراب والحريق على البيوت بل شمل الكنائس والأديرة والمساجد [1] .ولما رأى خورشيد باشا والي صيدا أن أحداث الجبل قد اتخذت مجرى سريعاً منذ مايو 1860، وأن أهالي المناطق المختلطة قد طلبوا حماية القوات العثمانية ضد أصحاب الإقطاع الدروز ، أرسل في طلب نجدات سريعة من نابلس ودمشق والقدس ، وفي 6 يوليو 1860 دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والدروز إلى بيروت ، وحث الفريقان على عقد صلح ، خاصة بعد أن تبين تفوق الدروز في حرب العصابات ، واستطاع أن يتوصل إلى عقد اتفاق بين الطرفين قوامه (تناس الماضي) ونص الاتفاق على ما يلي :

1. لا يحق لأحد الفريقين أن يطلب تعويضات عما حدث منذ بدء الحرب حتى الآن وكل من يحاول بعد توقيع هذا الاتفاق نقض هذا الشرط يعاقب .
2. على جميع الزعماء أن يتحدوا لمنع وقوع هذا الأمر .
3. إلغاء نظام القائمقاميتين على اعتبار أنه سبب البلاء وسبب تصعيد الأزمات الطائفية وبدلاً من نظام القائمقاميتين طالب الموقعون إعادة الحكم العثماني المباشر .

وهكذا تمت المصالحة بين الدروز والنصارى دون علم القناصل أو توسطهم ، ولكن أحداث دمشق بعد توقيع الاتفاق بثلاث أيام أدت إلى فشله [2] . وفي دمشق التي كانت في غليان من جراء قوانين عدم المساواة بين المواطن المسلم والمواطن غير المسلم .وقد شجع أهل دمشق على الثورة ضد المسيحيين لعدم معاقبة المجرمين في لبنان وتواطؤ الموظفين الأتراك معهم ، فأحرق أهل دمشق الحي المسيحي وقتلوا 5500 نسمة ، وقد حمى الأمير عبد القادر الجزائري أكثر من ألف مسيحي من القتل

[1] ـ فليب حتى ، تاريخ لبنان ، مرجع سابق ، ص 532

[2] ـ عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق ، مرجع سابق ، ص 374

وقد منحه السلطان عبد المجيد النيشان المجيدي الرفيع [1] .وعلى أثر الأحداث عقد مؤتمر دعت إليه فرنسا في الخامس من أغسطس 1860 في باريس ضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا تقرر فيه التدخل لإيقاف المذابح وقد اتفق على إيفاد قوة قوامها اثنا عشر ألفاً ، غير أن فرنسا وحدها نفذت القرار فأرسلت جيشاً قوامه سبعة آلاف جندي ، ولكن قبل وصول الجيش الفرنسي ، أوفد السلطان وزير الخارجية فؤاد باشا ووصل البلاد في شهر آب أغسطس 1860 وأخذ في معاقبة الموظفين الأتراك الذين وقفوا على الحياد أو الذين تورطوا مع الثائرين في لبنان ودمشق ، وأخذ يشدد في ملاحقة المجرمين بيد من حديد فأعدم نحو مئة وأحد عشر جندياً رمياً بالرصاص وشنق بعض الأهالي وشدد على أهل دمشق فعاد الهدوء إلى البلاد قبل وصول الفرنسيون ، وشكل فؤاد باشا لجنة دولية كانت مهمتها اكتشاف المسئولين عن الفتنة ، والمجرمين الذين شاركوا في أعمال القتال وتقدير التعويض عن الخسائر وتقديم الاقتراحات لإصلاح الحكم في جبل لبنان وكان فؤاد باشا رئيساً لهذه اللجنة [2] . وقد تسلمت اللجنة قائمة بأسماء 4600 متهم درزي . فحكمت على 48 بالإعدام وعلى 11 بالسجن المؤبد وعلى 13 بالحبس 6 سنوات ، وعلى 249 بالحجر أو النفي المؤقت ، وهرب كثيرون إلى حوران ، وقد نفى 120 شخصاً إلى طرابلس الغرب وقد نجا خورشيد باشا (والي صيدا) من الموت ولكن والي دمشق اعدم .وكذلك اعدم قائد حامية حاصبيا ، أما خورشيد باشا مع بعض الموظفين من ذوي المناصب الدنيا فقد نفوا إلى قبرص ومالطة أو إلى اسطنبول وفي دمشق حكم على ثلاث مئة رجل بالأشغال الشاقة مدى الحياة وقد أحضروا مكبلين إلى بيروت مشيا على الأقدام ومنها نقلوا إلى اسطنبول [3] .وقد قدرت مبالغ التعويضات التي كانت ستدفع للمتضررين بـ 1,250,000 ليرة انجليزية ، وتعهد فؤاد باشا بأن الدولة ستدفع للمتضررين مبالغ التعويضات . وفيما بعد أعلن الباب العالي العفو العام فيما عدا الذين هربوا إلى حوران [4] .

وفي التاسع من شهر يونيو 1861م وقع في اسطنبول على نظام جديد للحكم في لبنان يعرف بالقانون الأساسي الذي جرى تعديله بعد مضي ثلاث سنوات ، وقد ظل هذا النظام معمولاً به إلى نشوب الحرب العالمية الأولى . وقد وقعت عليه كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا وبموجبه أنشئت في لبنان إدارة مستقلة (متصرفية) يحكمها متصرف مسيحي يعينه الباب العالي وتوافق على تعيينه سائر الدول الموقعة على الميثاق .

على الرغم من أن القانون الأساسي لم ينص على منع رجل لبناني من شغل منصب المتصرف ، فإن جبل لبنان لم يحكمه في الفترة كلها حتى قيام الحرب العالمية

---

1 ـ فليب حتى ، تاريخ لبنان ، مرجع سابق ، ص 533

2 ـ عمر عبد العزيز عمر ،تاريخ المشرق ، مرجع سابق ، ص 375

3 ـ عمر عبد العزيز عمر ، مرجع سابق ، ص 535

4 ـ نادر العطار ، تاريخ سورية في العصر الحديث ، دمشق ، 1962 ، ص 192 ، وما يليها

الأولى رجل لبناني أو من أصل لبناني وذلك تجنباً للشحنات والمنافسة التي يمكن أن تنشأ بسبب ذلك وقد تعاقب على حكم جبل لبنان سبع متصرفين [1] .

الخاتمة:

أبقى الأتراك العثمانيون على نظم الإدارة التي كانت سائدة أيام حكم المماليك لبلاد الشام مع إجراء بعض التعديلات عليها ، وكان من الطبيعي أن يعتمد العثمانيين على طريقة المماليك في جباية الضرائب (التلزيم) إذ لم يتوصلوا بعد لمعرفة طرق أخرى في جباتها .

ذ قسم الأتراك بلاد الشام إلى ثلاث ولايات ، كان عدد الولايات يختلف من حيث العدد تبعاً لمقتضيات الإدارة وتبعاً لنتائج الحروب العديدة التي خاضها الأتراك .اعتمد الأتراك نظام الحكم الغير مباشر ، على أساس ترك الأمور في الولايات على ما هي عليه دون ما تدخل جوهري من جانب الحكومة في حياة الناس على أن يكون ذلك في إطار التبعية للسلطان العثماني ، وكانت تكتفي بوضع حاميات للدفاع عن البلاد ولنشر الأمن أما ما عدا ذلك فقد ترك أمره إلى الولاية .

إن تنظيم (الملل) الذي حاول في البدء أن يرى في الخصوصيات " المذهبية" مجالاً لها شيء من الحرية يمارس في إطار الدولة وقوانينها ، شكل في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر مدخل للدول الأوربية لتعميق هذه الخصوصيات وصبغها بمفاهيم أوربية انفصالية لاسيما بعد التغلغل الأوروبي .

إن نظام الامتيازات الأجنبية أعطى التجار والمقيمون الأجانب ميزات على القرى المنتجة المحلية بحيث أصبح الإنتاج المحلي لا ينافس المنتج الأجنبي بسبب الإعفاءات الضريبية التي لم تراعي حماية المنتجين ما سبب في اختفاء بعض المهن .

كان من الطبيعي أن يحدث المصريون تغيرات كبيرة في نظم الإدارة والحكم في الشام منطلقين من نظم الإدارية السائدة في مصر والتي هي في الغالب نظم إدارية غريبة نابعة من تأثر مصر بالثقافة الغربية عقب الحملة الفرنسية عليها .إن الفشل العسكري لم يمحي من سورية الآثار الناجمة عن تلك السنوات التسعة التي قضها المصريون في بلاد الشام (1832 - 1840) فقد اعتاد المسيحيون تلك المساواة التي عوملوا بها، وشعر السوريون بذلك الفرق الشاسع بين الحاكم والمحكوم بدأ يتضاءل عندما ألف مجالس الشورى لتمثيل الشعب بعد أن كانت الأحكام استبدادية مطلقة وكذلك عندما تولى المناصب بعض أبناء البلاد ، ومنهم المسيحيون ، وأدي كل ذلك إلى إجبار السلطان على إعلان (خط كلخانة) قرر فيه المساواة بين رعاياه .

إن أكثر ما تميزت به فترة هذه السنوات التي قضاها المصريون في الشام تلك العداوة بين الموازنة والدروز ، والتي نفخت في نارها مساعدة الموارنة لإبراهيم عندما كان يحارب الدروز في حوران والتي سيكون من نتائجها الخطيرة أزمة طائفية طاحنة ، إضافة إلى زيادة التدخل الأجنبي في شؤون المشرق العربي .وإذا ما عزونا

---

[1] - مرجع نفسه ، ص 193

فشل محمد علي في بلاد الشام إلى شيء فيمكن أن تعزوه إلى سوء تصرفه ، فقد حاول الإصلاح ففشل ، واجتمعت عليه المصاعب والأعداء من كل الاتجاهات والاهم أنه اخطأ في محاولة أن يطبق في سورية نفس ما طبقه في مصر دون حساب الفارق ودون أن يقرأ العواقب . لقد كانت فترة حكم بشير الشهابي الثاني لجبل لبنان فترة مضطربة شابها الكثير من الظلم وأن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها تتمثل في تمتع الحكام والولاة بصلاحيات واسعة طالت رقاب الناس وأموالهم دون محاكمة بحيث تمكن بشير الشهابي من تصفية منافسيه من مشايخ وإقطاعيون دروزاً وموارنة ما أفرغ الجبل من القيادات الشعبية التي يمكنها السيطرة على عصبياتهم القبلية والمذهبية ، ما أتاح المجال للفوضى وخاصة بعد خروج المصريين .لقد كانت العلاقات بين الدروز والموارنة علاقات ودية لا تشوبها شائبة قبل دخول المصريين إلى بلاد الشام حيث اختلفت وجهات النظر فيما بينهما إذ كان الموارنة يساندون المصريين وساند الدروز الدولة العثمانية ومن هنا حدث الشرخ وتعاظم بعد ذلك .لقد تشكل المجتمع اللبناني من عدة أديان ومذاهب اختلفت فيما بينها عقايدياً غير أن هذا الاختلاف لم يكن عائقاً على التعايش السلمي بين السكان إلا في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة التدخل الذي سعى إلى تكريس وجوده في المنطقة لأهميتها الإستراتيجية في طرق المواصلات إلى الهند والشرق الأقصى .

إن مشروع تقسيم مقاطعات إمارة جبل لبنان إلى قائمقامتين هو مشروع استعماري أولاً وأخيراً وأن السلطنة العثمانية باتت عاجزة في واسط القرن التاسع عشر عن اتخاذ أي قرار سياسي يضمن وحدة أراضيها بسبب عجزها العسكري عن حماية تلك الأراضي .لقد كانت الدولة العثمانية تهدف من وراء حكم جبل لبنان حكما مباشراً والذي تمثل من تعيين عمر باشا النمساوي ثم ترتيبات شكيب افندي .لقد ولد نظام المتصرفية في حمى الصراع الدموي المتفجر بين القوى اللبنانية من جهة ومن خلفها القوى المتنافسة فرنسا وبريطانيا ، فيما يبدو أن الدول الأوربية لن تسمح للأتراك بالانفراد بحكم المنطقة وجاء نظام المتصرفية يؤكد جميع هذه التوازنات التي كانت تدور على المساحة المحلية ففيه بنود تؤكد هيمنة الزعيم الماروني الأعلى ، وإزالة الفروق الإقطاعية ، والمساواة التامة بين الرعايا في الحقوق والواجبات وشدد على مسيحية الدويلة الجديدة ، ووحدتها مع الحفاظ على الدور التركي في اختيار المتصرف المسيحي .لقد كان للأتراك دور أساسي في ولادة هذا النظام حاولوا الظهور بكل مظاهر القوة والقمع في معاقبة الذين كانوا وراء المجازر الدموية التي جرت عام 1860 م ، وإقرار التعويضات لمسيحي دمشق ولبنان المتضررين ، أو إعلان تنفيذ أحكام الإعدام بالموظفين الأتراك الذين تهاونوا في تأدية واجباتهم ، حيث كان الهدف من كل ذلك إحباط المخطط الفرنسي والحملة العسكرية التي أرسلت إلى الشرق العربي تحت ستار (إنقاذ المسيحيين فيه) فسياسة الأتراك كانت تهدف إلى قطع الطريق على التدخل الأجنبي وحل المسألة لمصلحة النفوذ التركي .ولكن هذا

النفوذ الذي كان تركيا في الظاهر ، لم يكن ضمناً سوى مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري الفرنسي الانجليزي ، الروسي ، البروسي ، النمساوي .كان من الطبيعي أن يحدث الاقتتال الطائفي في وضع انتشر فيه السلاح بشكل كبير في المجتمع اللبناني وتمرس أهله في القتال إبان الثورات على الحكم المصري وزاد الاستقطاب الدولي للطوائف اللبنانية ، وإن كان هناك من سؤال ينبغي أن نسأله هو عن مقدرة الجيش التركي في بلاد الشام عن إيقاف ثورة كبرى كثورة عام 1860 .إن عدم تدخل الجيش التركي في أحداث الشوف لم يأتي من عدم مبالات وإنما يعود إلى عدم قدرة الدولة للتجاوب بشكل سريع مع الأحداث إذ أنه ليس من مصلحة الدولة العثمانية نشوب الأزمات داخل الدولة تفادياً للتدخل الأجنبي ، هذا إن افترضنا أن الدولة غير ملزمة بالسلم الأهلي لرعاياها ، إن إدعاءات بعض المؤرخين بأن الدولة العثمانية هي التي سعت إلى تقاتل اللبنانيين فيما بينهم بتدبير الفتنة أمر ينقصه الدليل خاصة وإن تجربة الحرب الأهلية قد تكررت في المجتمع اللبناني في سبعينيات وثمانيات القرن العشرين ومازال اللبنانيون يجدون من ينسبون إليه تقاتلهم من الأطراف الخارجية دون أن يلوموا أنفسهم أو يحاسبوها .

المصادر والمراجع : -

1. عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية معتدى عليها ، الجزء الثالث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة
2. عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922 ، بيروت - لبنان ، دار النهضة العربية 1985
3. فليب حتى ، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر ، دار الثقافة بيروت - لبنان ، ترجمة رانية فريحه .
4. نادر العطار ، تاريخ سورية في العصر الحديث ، دمشق ، 1962
5. وجيه كوثراني ، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان ، دار المشرق العربي 1860 - 1920 م .
6. تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922 م ، عمر عبد العزيز عمر ، دار الثقافة ، الجامعية .
7. العرب والعثمانيون 1516 - 1916 ، عبد الكريم رافق ، ط 1 ، دمشق ، 1974 .
8. جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1980 .
9. محمد أحمد أنيس والسيد رجب أبو حراز ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، 1967 .